

## آراء النحويين حول الاستثناء بـ "لَمَّا"

### - دراسة تحليلية نقدية -

أحمد بن محمد عبد الفتاح حسين

قسم اللغة العربية || كلية العلوم والآداب || محاييل عسير || جامعة الملك خالد || السعودية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى عرض آراء النحويين حول مسألة حمل "لَمَّا" على معنى "إِلَّا" في الدلالة على الاستثناء؛ بغية الوصول إلى ترجيح ما يستحق الترجيح من آراء النحويين، وتحديد مواضع دلالتها على الاستثناء، فتناولت الدراسة آراء النحويين المختلفة، وعرضت أدلتهم التي استندوا عليها، فكان منها رأي الخليل وسيبويه الذي اعتمده جمهور النحويين والذي يقضي بدلالة "لَمَّا" على الاستثناء في موضع واحد، ثم عرضت الدراسة رأياً آخر لبعض النحويين الذي أضاف موضعاً آخر تدل فيه "لَمَّا" على الاستثناء مستشهداً ببعض الشواهد القرآنية في ذلك، وبينت الدراسة ما اتفق عليه أصحاب هذا الرأي الثاني من الشواهد وما اختلفوا فيه، ثم عرضت آراءً أخرى في المسألة الذي كان منها من أطلق القول بدلالة "لَمَّا" على الاستثناء مطلقاً، وكان منها أيضاً من منع الدلالة وأنكرها في كل موضع. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- أن "لَمَّا" من أدوات الاستثناء عند جمهور النحويين، وإن كانت تلك الدلالة في موضعين فقط على رأي الجمهور منهم.  
- ظهر من البحث أن ورود "لَمَّا" بمعنى "إِلَّا" قليل الدور في كلام العرب؛ لذا ينبغي أن يقتصر في ذلك على التركيب الذي وردت فيه عن العرب؛ لأنه لو صح دلالتها على الاستثناء مطلقاً لسمع في كلام العرب "ذهب الناس لَمَّا زيداً" لكنه لم يسمع.  
الكلمات المفتاحية: أدوات الاستثناء، معاني "لَمَّا"، "لَمَّا" الاستثنائية.

### المقدمة

تكمن قيمة هذا البحث في كونه دراسة لمعنى من معاني "لَمَّا" بتشديد الميم اختلفت كلمة النحويين حوله فكان منهم من أثبته دون إطلاق، ومنهم من أنكره مطلقاً، ومنهم من أثبته في كل تركيب مطلقاً، كما عرضت الدراسة لبعض آيات من القرآن الكريم استشهد بها من رأى من النحاة حمل "لَمَّا" على معنى "إِلَّا"، وظهر أن من تلك الشواهد القرآنية ما اتفق فيه أصحاب هذا الرأي على حمل "لَمَّا" على معنى "إِلَّا" فيها، ومنها ما وقع الخلاف فيه وكثير الكلام حوله بناء على اختلاف القراءات القرآنية في الآية، فحاول البحث عرض ذلك مع محاولة الترجيح، وإضافة ما لم ينص النحاة عليه صراحة- وإن قرروه في كلامهم-، كما تناول البحث لآية من القرآن تعددت فيها القراءات القرآنية حتى بلغت الثمانية حُمِلت فيها "لَمَّا" على معنى "إِلَّا" في السبعة وفي الشاذ، وقد عدَّ النحاة بعض وجوه هذه القراءات في الآية مشكلة، ووصف توجيهها بالثيء العسير، وثالث منهم حكم باللحن فيها- وهي قراءة متواترة-، فحاول البحث طلب الإنصاف مستدلاً على الترجيح بما هو متاح، لتدخل في شواهد حمل "لَمَّا" على "إِلَّا" في الاستثناء، وأخيراً يجيب البحث على سؤال وهو: ما المواضع التي تحمل فيها "لَمَّا" على معنى "إِلَّا" في الاستثناء عند المذهب المختار؟.

### أهداف البحث:

1. خدمة القرآن الكريم في بيان ألفاظه؛ حيث وردت آيات حمل النحاة، والمفسرون، واللغويون "لَمَّا" فيها على معنى الاستثناء.
2. تحقيق آراء النحاة حول "لَمَّا" الاستثنائية من كتبهم، وعرض أدلتهم، وتعيين جوانب القوة والضعف فيها.

3. الكشف عن الاستثناء بـ "لما" من خلال الوجوه المختلفة في الشواهد والقراءات القرآنية.
4. بيان جهود بعض النحويين من خلال التوجيهات النحوية، وما انفرد به من آراء لم يسبق إليها.

#### مشكلة البحث:

وقد وقع اختياري على دراسة آراء النحويين حول الاستثناء بـ "لما" بغية الاطلاع على آرائهم، وتبيين الخلاف النحوي بينهم، وإعطاء ذلك حقه من الشرح والتحليل، ومما يجب التنبيه له أن بعض النحاة القدامى يعدون "لما" ضمن أدوات الاستثناء، ويتناولونها في هذا الباب<sup>(1)</sup> فهل يحق لنا أن نقول: حضر الطلاب لما زيدًا، ورأيت الطلاب لما زيدًا، ومررت بالطلاب لما زيدًا بمعنى: إلا زيدًا؟

لذا يحاول البحث الإجابة على عدة أسئلة على النحو التالي:

هل الحرف "لما" من أدوات الاستثناء؟، وهل يستثنى به مطلقًا؟، وهل تأويل ما ورد من شواهد قرآنية وحملها على أن "لما" استثنائية صحيح؟، وما كمية الشواهد المختلفة في ذلك؟ وما المواضع التي تفيد فيها الاستثناء؟، بالإضافة إلى بيان موقف النحويين وتفسيرهم لـ "لما" عندما يتعارض توجيه القراءة القرآنية مع ما استقر لديهم من الثوابت النحوية.

#### الدراسات السابقة:

- أجرى الباحث نزار عطاالله أحمد صالح دراسة بعنوان "أنواع "لما" ومعانيها في القرآن الكريم في ضوء تفسير الكشاف للزمخشري"، حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على أنواع "لما" الثلاثة (الحينية، والجازمة، والاستثنائية)، وبينت موقف الزمخشري وما تفرد به من آراء في كل نوع.
- وبعد ذلك نأمل أن نكون موفقين في إضافة شيء جديد حول "لما" الاستثنائية من حيث:
- تخصيص الدراسة حول معنى واحد من معاني "لما" وهو الاستثناء.
  - تفسير معنى الاستثناء بـ "لما"، وبيان مرجعه، وتوضيح القول في آراء النحاة حول بعض القراءات القرآنية المتصلة بالدراسة.
  - تعيين المواضع التي تفيد فيها "لما" الاستثناء.

#### منهجية البحث:

اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدني في تحليل ودراسة الأساليب التي حملت فيها "لما" على "إلا" في الاستثناء عند النحاة؛ لذا فقد عرض البحث لآراء النحويين، وشواهدهم حول الاستثناء بـ "لما"، والوقوف عند كل شاهد من القرآن الكريم، ودراسته دراسة تحليلية منفردة.

وقد فرضت طبيعة الموضوع أن يجيء البحث في ثلاثة مباحث يسبقها مقدمة وتمهيد، أما المقدمة فذكرت فيها قيمة البحث، وأهدافه، ومنهجيته، وأما التمهيد فقد عرضت فيه بإيجاز لأنواع "لما"، وأما المباحث فجاءت على النحو الآتي:

(1) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح رجب عثمان محمد، ط 1، مكتبة الخانجي القاهرة: 1418 هـ - 1998 م، ج 2 ص 1859 - 1860.

**المبحث الأول:** تحدث الباحث فيه عن الموضوع الأول من مواضع دلالة "لَمَّا" على الاستثناء عند النحويين، وتقدير بعض النحويين لمعنى الفعل بعد "لَمَّا" في هذا الموضوع.

**المبحث الثاني:** فقد عرض الباحث فيه الموضوع الثاني من مواضع دلالة "لَمَّا" على الاستثناء عند جمهور من النحويين، وعرض ما استشهدوا به من الشواهد، ثم تناول الباحث رأيين آخرين في "لَمَّا" الاستثنائية.

**المبحث الثالث:** تناول الباحث فيه لأية كريمة وردت فيها "لَمَّا" تعددت فيها القراءات القرآنية، وتكلم العلماء فيها قديمًا وحديثًا، وعسُر على بعضهم تخريجها، فذكرت أقوالهم والراجح منها.

من هنا، فإن هذا البحث يكون محاولة متواضعة لخدمة لغة الذكر الحكيم من خلال إنباط النظر في إحدى ألفاظه (لَمَّا) التي كان لها حضور في السياق القرآني.

#### تمهيد:

"لَمَّا": حرف قليل مركب، وأصله "لم" أدخل عليه "ما" فتغيرت بدخول "ما" على حال "لم" (2) وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة، وقيل: إنها بسيطة (3) وهي من الحروف التي تعمل تارة، ولا تعمل أخرى، ولها ثلاثة أوجه (4):

**الأول:** أن تكون نافية، وهذه كـ "لم" تختص بالدخول على المضارع، فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه ماضيًا و "لم، ولَمَّا" يشتركان في أمور، وينفرد كل منهما عن الآخر بأمور، وقد ذكر ذلك مفصلاً في كتب النحو (5).

**الثاني:** أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو: لَمَّا جاء محمد أكرمته، وهذه تسمى "لَمَّا" الحينية، ويسمى بعض النحاة "لَمَّا" الوجودية؛ لأنها تفيد وجود شيء لوجود آخر، والثاني منهما مترتب على الأول، أو "لَمَّا" التوقيفية؛ لأنها بمعنى وقت، وبعضهم يسميها حرف وجوب لوجوب، أو حرف وجود، ويرى ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وجماعة أن "لَمَّا" هذه ظرف بمعنى "حين" وقال ابن مالك: هي ظرف بمعنى "إذ" واستحسنه ابن هشام؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة وقيل: إنها حرف وهو مذهب سيبويه، وتبعه ابن خروف (6).

**الثالث:** أن تكون بمعنى "إلا" الاستثنائية نحو قوله - تعالى - "إن كل نفس لما عليها حافظ" (7) أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وهذا الوجه هو ما سيتناوله البحث بالدراسة.

(2) ينظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، *المقصد في شرح الإيضاح*، تج، د/ كاظم بحر المرجان، ط 1 منشورات دار الثقافة العراقية، دار الرشيد، 1982م، ج 2، ص/ 1091-1092.

(3) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، *معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تج، أحمد شمس الدين، ط 1 دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1418 هـ - 1998م ج 2، ص 448.

(4) ينظر: ابن هشام الأنصاري، محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف، *مغني اللبيب عن كتب الأعراب* تج د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط 1 السلسلة التراثية الكويت، 1421هـ - 2000م ج 2 ص 477 - 310.

(5) ينظر: السابق، ج 2 ص 477 - 485.

(6) ينظر: السابق، ج 2 ص 485-486.

(7) سورة الطارق، آية: 4.

## المبحث الأول: الاستثناء بـ "لَمَّا" بعد قسم الطلب وتقدير الجملة

المطلب الأول: الاستثناء بـ "لَمَّا" بعد قسم الطلب:

رأى جمهور النحويين، واللغويين أن "لَمَّا" المشددة تكون بمعنى "إِلَّا" بشرط أن تقع بعد قسم الطلب، وهذا الموضع يكادون يجمعون عليه، وهو المشهور عندهم، وممن ذهب إلى ذلك الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والفارسي، وأبو البركات الأنباري، والرضي، وأبو حيان الأندلسي، وغيرهم. قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إِلَّا فعلت، ولَمَّا فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن ههنا ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب"<sup>(8)</sup>.

فسيبويه يسأل شيخه عن عدم إتيان العرب بفعل مضارع مؤكد باللام في أوله وبنون التوكيد في آخره، كما هو شأنهم في كل قسم موجب، فأجابه الخليل بقوله: وجه الكلام لتفعلن، والذي يعنينا من قول سيبويه أمران: الأول - أنه قرن فيه "لَمَّا" بـ "إِلَّا"، وجعلهما بمعنى واحد في قوله: "وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إِلَّا فعلت و"لَمَّا" فعلت".

الثاني - أن الخليل نص على الموضع الذي تكون فيه "لَمَّا" بمعنى "إِلَّا" الاستثنائية وذلك بعد قسم الطلب وذلك قوله: "ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب".

ويؤكد أبو علي الفارسي هذا المفهوم عن سيبويه فيقول: "ففي هذا إشارة من سيبويه أنهم استعملوا "لَمَّا" حيث يستعملون فيها "إِلَّا"، وقال بعض البصريين - حكاه لنا الثقة - يعني كون "لَمَّا" بمعنى "إِلَّا" ..."<sup>(9)</sup>. وينقل الفراء هذا الموضع عن العرب فيقول: "وقد قالت العرب: بالله لَمَّا قمت عنا، وإِلَّا قمت عنا"<sup>(10)</sup>. وقال أبو منصور الأزهري: "وتقول - أي: العرب - أسألك بالله إِلَّا أعطيتني، ولَمَّا أعطيتني، بمعنى واحد"<sup>(11)</sup>. وقال أبو البركات الأنباري: "وإنما جاءت لَمَّا بمعنى إِلَّا في الأيمان خاصة نحو قولهم: عمرك الله لَمَّا فعلت كذا، أي: إِلَّا فعلت كذا"<sup>(12)</sup>.

ومما استشهد به النحاة لهذا الوجه قول عمر - رضي الله عنه - في كتابه إلى أبي موسى الأشعري: "عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطاً"، كتبه إليه لما لحن كاتبه في كتابه إلى عمرو وكتب: "من أبو موسى"<sup>(13)</sup> ومنه قول الراجز:<sup>(14)</sup>

قالت له: بالله يا ذا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أو اثْنَيْنِ

(8) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تج عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م، ج 3 ص 105-106.  
(9) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، تج، صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، مسألة 40 ص 148.

(10) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1403 هـ - 1983 م، ج 2 ص 176 - 277.  
(11) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تج، الأستاذ إبراهيم الأنباري، دار الكاتب العربي، مطابع سجل العرب 1967 م، ج 15 ص 426.  
(12) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تج، محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر 2002 م، ج 1 ص 196.

(13) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مطبعة المنيرية، القاهرة، ج 2، ص 59.  
(14) البيت من الرجز التام بلا نسبة في المغني 1/ 281، وشرح شواهد المغني 2/ 683 الشاهد رقم: 444، وقوله: غنيت بمعجمة فنون فمثلثة، مسند للمخاطب من باب "علم" أن يشرب ثم يتنفس، وكنت به عن الجماع، ينظر حاشية الأمر على المغني 1/ 220 0

### المطلب الثاني: تقدير الجملة:

وضح ابن يعيش، والرضي النفي المقدر، ومعنى الفعل بعد "إلا" في هذا الأسلوب، ويتلخص ذلك في أمرين:  
الأول: أن الفعل الماضي الواقع بعد أداة الاستثناء "إلا"، أو "لما" واقع موقع المصدر  
قال الرضي: "إلا فَعَلْتَ إِلَّا فِعْلَكَ، وَإِلَّا لِنَقْضِ مَعْنَى النِّفْيِ الَّتِي تَضْمَنُهَا الْقِسْمُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَلَفْتَ بِغَيْرِكَ بِاللَّهِ قَسَمَ الطَّلِبَ فَقَدْ ضَيِّقْتَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ فِي فِعْلٍ مَطْلُوبٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ مَا أُطْلَبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ، فَفَعَلْتَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ مَفْعُولًا بِهِ 000، وَإِنَّمَا جَعَلْتَهُ فِعْلًا مَاضِيًا لِقَصْدِ الْمَبَالِغَةِ فِي الطَّلِبِ حَتَّى كَأَنَّ الْمَخَاطَبَ فِعْلًا مَا تَطْلِبُهُ، وَصَارَ مَاضِيًا ثُمَّ أَنْتَ تَخْبِرُ عَنْهُ فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - "وَسِيقَ الَّذِينَ" (15) "وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ" (16) وَقَوْلِهِمْ رَحِمَكَ اللَّهُ". (17)  
الثاني: أن النفي منوي لدلالة المعنى عليه.

ويوضح ابن يعيش ذلك، ويذكر أمثلة تؤيد ذلك فيقول: "وإذا ساغ أن تحمل "شَرُّ أَهْرَازِ نَاب" (18) على معنى المنفي كان معنى النفي في "نشدتك الله إلا فعلت" أظهر؛ لقوة الدلالة على النفي لدخول إلا لدلالته عليه" (19)  
إذن يتبين أن جمهور النحويين يكادون يجمعون على أن "لما" تفيد الاستثناء بعد الأيمان خاصة، أو بعد قسم الطلب، وهي في الشواهد السابقة لا تحتمل وجهاً آخر عندهم مع أنهم لا يملكون من الشواهد الشعرية إلا شاهداً واحداً مجهول القائل، ولكن الشواهد النثرية وما نقل من كلام العرب ينهض بقبول دلالة "لما" على الاستثناء.

### المبحث الثاني: الاستثناء بـ "لما" بعد "إن" النافية، ورأي الجوهري والزجاجي في الاستثناء بـ "لما":

#### المطلب الأول: الاستثناء بـ "لما" بعد "إن" النافية:

يرى جمهور النحويين أن لـ "لما" موضعاً آخر - إضافة إلى الموضع السابق - تفيد فيه الاستثناء، وذلك إذا وقعت بعد "إن" النافية خاصة فتكون في مذهبها، وذكروا أن ذلك جائز وسائغ، ولا يمنع منه مانع في آيات من القرآن؛ حيث رأوا أن تخريج "لما" على معنى "إلا" في هذه الآيات يعضده المعنى، ولا يتناقض معه، ونعرض بالدرس والتحليل ما استشهدوا به - كل آية منفردة (20) - لبيان الاتفاق، والاختلاف في توجيههم حول كل آية على النحو التالي:

#### 1. قوله - تعالى - "وإن كلُّ لما جميعٌ لدينا محضرون"

فقد ذكر الفراء وجهين لمعنى "لما" المشددة بعد أن ذكر معنى المخففة في الآية حيث قال: "شدها الأعمش" (21)، وعاصم (22)، وقد خففها قوم كثير منهم من قراء أهل المدينة، وبلغني أن علياً (23) خففها وهو الوجه؛ لأنها

(15) الزمر، من الآية: 71، 73.

(16) الأعراف، من الآية: 50.

(17) الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الكافية، دراسة وتحقيق، د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط 1 دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1414 هـ - 1993 م ج 1، ص 251.

(18) أي: ما أهرذا ناب - وهو السبع - إلا شر' وهو شاهد على الابتداء بالنكرة في هذا المثل: لتضمن النكرة معنى النفي.

(19) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج 2، ص 95.

(20) لاختلافهم في حمل "لما" على "إلا" في بعض الآيات، واتفاقهم في البعض الآخر كما سيأتي.

(21) سليمان بن مهران من أقرأ الناس بالقرآن في زمانه، ممن قرأ عليه حمزة الزيات، توفي سنة 148 هـ، ينظر: ابن الجزري، شمس الدين، غاية النهاية في طبقات القراء، تح، برجستراسر، ط 1، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 2006 م، ج 1 ص 317.

(22) أبو بكر بن أبي النجود، أحد القراء السبعة، توفي سنة 137 هـ، ينظر: طبقات القراء مصدر سابق، ج 1 ص 474.

(23) الصحابي الجليل - رضي الله عنه -.

ما " أدخلت عليها لام تكون جواباً لأن؛ كأنك قلت: وإن كل لجميع لدينا محضرون ' ولم يثقلها من ثقلها إلا عن صواب فإن شئت أردت: وإن كل لمن ما جميع ' ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهم....، والوجه الآخر من التثقيب أن يجعلوا "مًا" بمنزلة إلا مع "إن" خاصة، فتكون في مذهبها بمنزلة "إنما" إذا وضعت في معنى "إلا"، كأنها "لم" ضمت إليها "ما"، فصارا جميعاً استثناء، وخرجتا من حد الجحد، وتُرى أن قول العرب "إلا" إنما جمعوا بين "إن" التي تكون جحدا وضموا إليها "لا" فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجنا من حد الجحد إذ جمعنا فصارا حرفاً واحداً، وكذلك "مًا".<sup>(24)</sup>

#### تعقيب

يظهر من نصّ الفراء ما يلي:

- أن القراءة بتخفيف "مًا" هي الوجه؛ لأن الحجة فيه ظاهرة؛ حيث إنه وجه معروف في اللغة، وقال أبو علي الفارسي عن القراءة: "أسهل مأخذاً، وأقرب متناولاً"<sup>(25)</sup>، و "إن" على ذلك هي المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة المعملة عمل الفعل، وهي إذا خففت لزمها اللام فتفصلها من النافية، وتخلصها منها؛ ولهذا المعنى جاءت هذه اللام، وتكون "ما" صلة<sup>(26)</sup> 0
- أن القراءة بالتشديد متواترة لذا لا يمكن ردّها.
- ذكر الفراء وجهين لـ "مًا" المشددة، وقد وقع الخلاف بعده بين النحاة فيهما- وهذان الوجهان في بقية الشواهد التالية-، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:-

#### الوجه الأول من التثقيب

- أن أصل "لما" المشددة "لمن" ما " فهي عبارة عن "من" الجارة دخلت على "ما" الموصولة أي: لمن والله الذين، أو الموصوفة أي: لمن خلق والله، فلما اجتمعت النون ساكنة قبل "ميم" من "، فقلبت ميماً فصار في اللفظ ثلاثة أمثال، فخففت الكلمة بحذف إحداها فصار اللفظ "مًا" 0
- وهناك وجه آخر قريب من هذا الوجه ذكره مكّي بن أبي طالب<sup>(27)</sup> حيث ذهب إلى أن الأصل "لمن" ما " بفتح ميم "من" على أنها موصولة أو موصوفة، و "ما" مزيدة فاجتمع بعد قلب النون ثلاث ميمات، فحذفت الوسطى منهن وهي المبدلة من نون "من"، ويكون التقدير على قوله: وإن كل لخلق جميع محضرون، أو للذي، ولا يخفى أن "مًا" المشددة حينئذ لا تكون بمعنى "إلا"، وقد رُدد الوجهان بأمر منها:
- أنه قد اجتمعت في بعض الآيات ميمات أكثر مما كانت تجتمع في "لمن" ما " ولم يحذف منها شيء، وذلك في قوله - تعالى - "وعلى أمم ممن معك"<sup>(28)</sup> فقد اجتمع ثمانية ميمات.<sup>(29)</sup>

(24) الفراء، معاني القرآن مصدر سابق، ج2، ص 376-377.

(25) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات، تح. صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ص 389.

(26) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ينظر: السابق، ص 381.

(27) القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح. د. محيي الدين رمضان، ط، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394 - 1974م، ج 1، ص 537.

(28) هود، من الآية: 48.

(29) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح. د. أحمد محمد الخراط، ط، دار القلم، دمشق، ج6، ص 402.

- ومن ذلك ما ردَّ به الزجاج بقوله: " وهذا القول ليس بشيء لأن " مَنْ " لا يجوز حذفها لأنها اسم على حرفين " (30)

وقال الفارسيُّ ردًّا على الفراء بخصوص تلك الآية: " فلا تخلوا " ما " هذه التي قدرها هنا من أن تكون زائدة، أو موصولة، فلا يسهل أن تكون موصولة في قوله: (وإن كلِّمًا جميع لدينا محضرون) أي: لمَن هم ما جميع، فليس هذا بالسهل، وإن قدرته على لمن الذي هم جميع لدينا محضرون، وقلت: قوله: هم جميع لدينا صلة لـ (الذي)، (والذي) مع صلته بمنزلة اسم واحد في صلة (من)، و(محضرون) خبر (ما) الذي بمعنى (الذي)، والاسم وخبره صلة (مَنْ) فذلك غير جائز؛ لأن (مَنْ) على هذا لم يرجع إليه من صلته شيء، فهذا التقدير في هذه الآية غير متأت (31).

### الوجه الثاني من التثقيل

أن " لمَّا " في معنى " إلا "، وقد اتفق مع الفراء في ذلك كثير من النحاة حيث يرون أن ذلك جائز، ولا يمتنع، ولا يوجد ما يعارضه صناعة، ومعنى.

قال الفارسيُّ: " يجوز أن تتأول على هذا التأويل الذي قيل: من أن معنى " لمَّا " كـ " إلا " على أن تكون (إن) فيها هي النافية.. " (32) وقد جعل الفارسيُّ تلك الآية من الآي الثلاثة التي تحمل على هذا المعنى، ولا يمتنع ذلك في شيء منها (33).

وقد ساق النحاس (34) ما يقوي ذلك من جهتين:

الأولى: حكاية جمهور النحويين دلالة " لمَّا " على معنى " إلا " في الموضع الأول نحو: بالله لما قمت عنا، وكأني به يربط بين الموضوعين، ويجعل الأول دليلاً على الثاني، وهذا الربط ذكره الزجاج أيضاً (35).

الثانية: معادلة القراءة مع قراءة أخرى، وإن كانت من القراءات الشاذة، قال النحاس في ذلك: "، وفي حرف أبي بن كعب (36) - أي: في مصحفه- " وإن منهم إلا جميع لدينا محضرون " (37).

يظهر بذلك أن حمل " لمَّا " على معنى " إلا " وجه قوي قبله وارتضاه كثير من النحويين، وإن جوز بعضهم معه وجهاً آخر مثل: الفراء، لكن يبدو أن الحمل على " إلا " هو الأرجح إذ لم يدخله الاعتراض من جهة.

### 2. قوله- تعالى- " إن كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظ " (38)

رأى الجمهور من النحاة أن من قرأ بتخفيف " لمَّا " جعل " ما " زائدة و " إن " مخففة من الثقلية، والتقدير: إن كل نفسٍ لعلها حافظ، وتكون " ما " زائدة، ومن قرأ بالتشديد جعل " إن " بمعنى " ما "، و " لمَّا " بمعنى " إلا " والتقدير: ما كل نفسٍ إلا عليها حافظ، وأضاف الفراء إلى ما سبق في الشاهد السابق شيئاً جديداً حيث قال

(30) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل عبده شلي، ط 1 عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1408هـ - 1988م، ج 3، ص 81.

(31) أبو علي الفارسي، البغداديات، مصدر سابق، ص 384.

(32) أبو علي الفارسي، البغداديات، مصدر سابق، ص 383.

(33) الآي الثلاثة هي: يس، من الآية: 32، والزخرف، من الآية: 35، والطارق، من الآية: 4.

(34) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن الكريم، تح. زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، مكتبة النهضة، 1409هـ - 1988م، ج 2، ص 305 - 306.

(35) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج 3، ص 81-82.

(36) أبي بن كعب بن قيس، سيد القراء على الإطلاق، قرأ على النبي - ص - القرآن العظيم، اختلف في سنة وفاته، غاية النهاية، مصدر سابق ج 1، ص 34.

(37) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن الكريم، مصدر، ج 2، ص 305 - 306.

(38) الطارق، من الآية: 4.

في الآية: " قرأها العوامُ- أي: الجمهور- " لَمَّا " وخففها بعضهم، الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون إلا مع " إن " المخففة " لَمَّا " ولا يجاوزون ذلك كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ ومن خفف قال: إنما هي لام جواب لإن، و " ما " التي بعدها صلة " (39) ونقف من كلام الفراء على ما يلي:

- عدم معرفة الكسائي جهة التثقيل.  
- ذكر أن استعمال " لَمَّا " بمعنى " إلا " مخصوص بلغة هذيل، وقد ذكر وأكد ذلك غيره منهم الأخفش فيما نقله عنه ابن عطية (40)، وابن قتيبة (41).  
لكن الفراء مقرَّباً بأن " لَمَّا " تكون بمعنى " إلا " بعد " إن " النافية، وإن بدا من كلامه أنه لم يطمئن إلى هذه اللمجة؛ ولذلك نلاحظ أنه يحاول أن يجد لها تخريجا آخر لا تكون فيه استثنائية.

ومهما يكن من شيء فقد أكد جمهور النحاة على أنه لا يمنع مانع من دلالتها على الاستثناء، وعلى رأسهم الفارسي الذي تحقق من الشواهد، وذكر هذه الآية من الآي الثلاثة التي لا يمنع مانع من توجيه " لَمَّا " فيها على معنى " إلا "، وخرجها كذلك جمهور من النحاة منهم: ابن قتيبة، والزجاج، والنحاس، وغيرهم. (42)

### 3. قوله- تعالى- " وإن كُُلُّ ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا " (43)

قرأ عاصم، وحزمة (44) (لَمَّا) مشددة وقرأ الباقون (لَمَّا) خفيفة قال الفارسي: " من شدد كانت " إن " عنده بمعنى " ما " النافية كالتي في قوله: " إن الكافرون إلا في غرور " (45) فكذلك المعنى في الآية: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا، و " لَمَّا " في معنى " إلا "، وقد حكى سيبويه نشدتك الله لَمَّا فعلت وحمله على " إلا " (46) 0  
فقراءة " لَمَّا " خفيف معروف ومشهور في اللغة، أما التشديد فذكر الفارسي حجته، ولكن الذي ينبغي التوقف عنده قوله " وقد حكى سيبويه... إلخ "، فهذا يشير إلى أن مذهب سيبويه في (لَمَّا) بعد (إن) النافية الدلالة على الاستثناء وقد ربط - كما سبق - غير الفارسي بين الموضوعين مستشهدا بكلام سيبويه.  
ويبدو أن الأخفش تردد في قبول دلالتها على الاستثناء، كما يبدو ذلك عند الفراء قبله، ويظهر ذلك من تخريج الأخفش للآية حيث قال بعد ذكر التخفيف في " لَمَّا " وإظهار الاطمئنان إليه كناية: " وقال بعضهم " لَمَّا " فتقل، ونصب " اللام " وضعف " الميم " وزعم أنها في التفسير الأول " إلا "، وأنها من كلام العرب " (47)

(39) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 3، ص 254 - 255.

(40) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تج، عبد السلام عبد الشافي محمد، ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1422 هـ - 2001 م، ج 5، ص 465.

(41) ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد، تأويل مشكل القرآن تج، السيد أحمد صقر، ط3، مكتبة ابن قتيبة، 1393 هـ - 1972 م، ص 542.

(42) ينظر: الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تج د، طه عبد الحميد طه، ومن معه، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400 هـ - 1980 م، ج2، ص 507.

(43) الزخرف، من الآية: 35.

(44) حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة، أدرك الصحابة، غاية النهاية، مصدر سابق، ج1، ص 236.

(45) الملك: من الآية: 20.

(46) الفارسي، الحجة، مصدر سابق، ص، 149.

(47) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تج، د هدى محمود قراة، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ - 1990 م، ج 1 ص 514، ذكر في هامش التحقيق فوق كلمة الأول رأس صاد صغيره رسمت كذا (ص) علامة للشك كذا ذكر المحقق.

وإن كان الأخص، والفراء قبله ظهر منهما التردد في قبول الدلالة على الاستثناء، فقد قبلها جمهور النحاة غيرهم، إضافة إلى أن الفارسي نصَّ على أنه لا يجوز حمل الآية على أن يكون أصل "لَمَّا" "لَمَنْ" ما "بفتح الميم من" مَنْ؛ لأنه يؤدي إلى فساد في المعنى قال الفارسي:

"ألا ترى: أنك إن قدرت (ما) زائدة كان المعنى: وزخرفاً، وإن كل ذلك لَمَنْ متاع الحياة الدنيا، و(الزخرف) وما قبله من المذكور لا يكون (من) في هذا المعنى، ولا يكون من المتاع، فهذا قول فاسد مستكره: لانكساره وتجويزه ما لا مجاز له فيه" (48)

#### المعادلة بين القراءتين دليل إثبات

ذكر الفراء المعادلة - وضع "لَمَّا" في محل "إلا" - بين القراءتين عند ابن مسعود في قوله - تعالى - "وما منا إلا له مقام معلوم" (49) حيث قال: "وفي قراءة عبد الله (وإن كلنا لَمَّا له مقام معلوم)" (50)

وكذلك في قوله - تعالى - "إن كل إلا كذب الرسل" (51) حيث قال: "وفي قراءة عبد الله إن كلهم لما كذب الرسل" (52).

وأجاز أبو منصور الأزهري أن تكون لما بمعنى "إلا" بعد إن النافية واستدل بمعادلة القراءتين في الآية السابقة أيضاً قال أبو منصور الأزهري:

"وأما إلا بمعنى لَمَّا مثل قول الله - تعالى - (إن كل إلا كذب الرسل) وهي في قراءة عبد الله (إن كلهم لما كذب الرسل)، وتقول أسألك بالله إلا أعطيتني، ولما أعطيتني بمعنى واحد" (53).

ف "لَمَّا" عند الأزهري في قراءة ابن مسعود تعادل "إلا" في قراءة الجمهور: حيث قرأ الجمهور "إن كلُّ إلا كذب الرسل"، وقرأ عبد الله ابن مسعود "إن كلهم لَمَّا كذب الرسل"، مع ملاحظة الربط في قول أبي منصور بين وقوعها بعد قسم الطلب، وبعد "إن" النافية.

وذكر الفارسي المعادلة في قوله - تعالى - "إن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا" (54) ونصَّ على أنها دليل إثبات على ثبوت المعنى حيث قال: "وفي حرف أبي: "وما ذلك إلا متاع الحياة الدنيا" ثم يعلق بقوله: "فهذا يدل على أن "لَمَّا" بمعنى "إلا" وأن "إن بمعنى "ما" (55).

#### وجه جديد للفارسي في "لَمَّا"

مع إقرار الفارسي بجواز كون "لَمَّا" المشددة بمعنى "إلا" إلا أنه آثر أن يقول قولاً يختص به، ورأى لم يعلم الفارسي أحداً غيره سبقه إليه؛ فبذلك يضيف وجهاً آخر في "لَمَّا" المشددة في الآيات السابقة:

"أن تكون "لَمَّا" هذه في قول من شدد في هذه الآية "لم" النافية دخلت عليها "ما"، فهيأتها للدخول على ما كان يمتنع دخولها عليه قبل لحاق "ما" لها، ونظير ذلك "قل إنما أنذركم بالوحي" (56) ...، وكأنه في التقدير: "إن

(48) الفارسي، البغداديات، مصدر سابق، ص 384 - 385.

(49) الصافات: من الآية: 164.

(50) الفراء، معاني القرآن مصدر سابق، 2 / 397.

(51) ص: من الآية: 14.

(52) الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، 2 / 400.

(53) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تج، الأستاذ إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، مطابع سجل العرب، 1967م، 15 / 426.

(54) ص، من الآية: 14.

(55) الفارسي، الحجة، مرجع سابق، ج 6، ص 149 0

كل نفس لما عليها حافظ<sup>(57)</sup> أي: ليس كل نفس ليس عليها حافظ نفيًا لقول من قال: كل نفس ليس عليها حافظ، فقول: ما كل نفس ليس عليها حافظ، ف (إن) على هذا التقدير تكون النافية الكائنة بمعنى (ما)، والقراءة بالثقل على هذا تطابق القراءة بالتخفيف؛ لأن المعنى مؤول إلى: كل نفس عليها حافظ<sup>(58)</sup>.  
فعلى رأي الفارسي أصل " لما " المشددة (لم ما) دخلت (ما) الكافة على (لم) فزال اختصاصها بالأفعال، وساغ دخولها على الأسماء، وعاد الكلام إلى الإنبات لبطلان النفي، إلا أن الفارسي يرجع ويؤكد أن هذا قول بعيد فيقول عقب ذلك: " والقراءة بتخفيف " لما " أسها مأخذًا، وأقرب متناولًا " <sup>(59)</sup> ومهما يكن الأمر فهذا توجيه للفارسي اختصاص به، ووجوده لا ينفي وجه حمل " لما " على " إلا ".

#### المطلب الثاني: شروط الاستثناء بـ "لما" ورأي الجوهرى والزجاجي:

يمكن استنباط وجمع شروط إفادة (لما) الاستثناء بعد " إن " النافية من خلال ما نصَّ عليه أصحاب الرأي الثاني من النحاة في المسألة وهي:

- 1- أن يسبقها نفيًا.
- 2- أن تكون أداة النفي (إن) خاصة، كما نص على ذلك الفارسي، والأنباري، وأبو حيان وغيرهم.
- 3- أن يكون معنى التركيب على الاستثناء لا يمنع منه مانع صناعة أو معنى، نصَّ على ذلك الفارسي، حيث استشهد بالآي الثلاث من سورة (يس، والزخرف، والطارق).
- 4- أن تكون (لما) مشددة الميم، وليست المخففة لحمل المخففة في الشواهد السالفة على ما هو معروف ومشهور في اللغة.

#### الرأي الثالث: رأي إسماعيل بن حماد الجوهرى.

أنكر الجوهرى كون " لما " استثنائية، حيث نقل رأي الفراء، والرُّهري في حديثهما عن قوله- تعالى - " وإنَّ كلاً لما ليوفينهم " <sup>(60)</sup> وذكر وجهين لـ " لما " لم يكن فيهما إفادة الاستثنائية فيها، ثم نصَّ على نفي الاستثناء بـ "لما" بقوله: " وقول من قال " لما " بمعنى " إلا " فليس يعرف في اللغة " <sup>(61)</sup> ولكن يرد قوله بأن ذلك ثابت في لغة العرب فيما مضى من الشواهد قال ابن هشام- بعد أن ذكر الشواهد السابقة- " وفيه ردُّ لقول الجوهرى إن " لما " بمعنى " إلا " غير معروف في اللغة " <sup>(62)</sup>.

(56) الأنبياء، من الآية: 45.

(57) الطارق، من الآية: 4.

(58) الفارسي، البغداديات، مصدر سابق، ص 388 - 389.

(59) الفارسي، البغداديات مصدر سابق، ص 389.

(60) هود، من الآية: 111.

(61) الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تج، أحمد عبد الغفور عطار، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1404 هـ - 1984 م، ج5، ص 2033 مادة "لم" وعارضه المحقق فيما ذهب إليه، واستشهد بالشواهد التي يستشهد بها على حمل "لما" على معنى "إلا" بعد النفي.

(62) ابن هشام الأنصاري، مصدر سابق، ج 3 ص 490.

### الرأي الرابع: رأي الزجاجي.

أجاز الزجاجي أن تكون "لما" بمعنى "إلا" مطلقاً، فهو لم يقصرها على الموضوعين السابقين وحدهما، فعلى رأيه يجوز: لم يحضر من القوم لما أخوك، ولم أر من القوم لما زيداً، بمعنى: إلا أخوك، وإلا زيداً. قال أبو حيان ردّاً على قوله: "وينبغي أن يتوقف في إجازة مثل هذه التراكيب حتى تثبت"<sup>(63)</sup>

### المبحث الثالث: التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في- قوله - تعالى- " وَإِنَّ كَلِمًا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " <sup>(64)</sup>

هذه الآية لها اتصال وثيق بالبحث، وقد اختلفت فيها القراءات القرآنية، وعسر على بعض النحويين توجيه بعض القراءات الواردة فيها، وحملت فيها "لما" على "إلا" الاستثنائية عند بعض النحويين ويمكن تبين ذلك من خلال عرض بعض القراءات الواردة فيها.

اختلاف القراء السبعة في تشديد النون من (إن) والميم من (لما) في الآية:  
اختلفوا في هذين الحرفين على أربعة مراتب:<sup>(65)</sup>

الأولى: قرأ ابن كثير<sup>(66)</sup> ونافع<sup>(67)</sup> بالتخفيف فيهما.

وتوجيه ذلك بيّن عند الفارسي، وغيره؛ حيث نصب "كلا" بـ "إن" وأدخل اللام على الخبر وفصل بـ "ما" الزائدة بين لام التوكيد والقسم.

ووجه النصب بـ (إن) مع التخفيف السماع والقياس فأما السماع فقول سيبويه: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن. عمرًا لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون " وإن كلا لما ليوفيههم ربك أعمالهم " يخففون وينصبون 000 "<sup>(68)</sup>

ووجه النصب من القياس أن "إن" مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل غير محذوف وذلك في نحو: "لم يك زيد منطلقاً"<sup>(69)</sup>

(63) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب، مصدر سابق، ج 5، ص 1556.

(64) هود، من الآية: 111.

(65) ينظر: الفارسي، الحجة، مصدر سابق، ج 4، ص 380 - 381، والفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 2، ص 38، والسمين الحلي، الدرالمصون، ج 6، ص 396.

(66) عبد الله بن كثير بن المطلب الداري، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة، (ت 120هـ)، ينظر غاية النهاية، مصدر سابق، ج 1، ص 396.

(67) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة (ت 169هـ) غاية النهاية، مرجع سابق ج 2، ص 288.

(68) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 2/ 140.

(69) ينظر السابق، ج 2، ص 140، والفارسي، الحجة، ج 4، ص 386، النصب بـ "إن" مخففة، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر: الإنصاف للأنباري، ج 1، ص 195- 197 مسألة رقم: 24.

الثانية: قرأ الكسائي، وأبو عمرو<sup>(70)</sup> (وإن) مشددة و(لما) خفيفة الميم

وتوجيه ذلك بَيِّنٌ أيضاً عند الفارسي<sup>(71)</sup>، وغيره حيث نصب "كلا" بـ "ب" إنَّ " وأدخل اللام على الخبر، لكن مذهب الفراء أن " ما " موصولة وقد بين ذلك بقوله: " فمن قال " وإنَّ كلاً لَمَّا " جعل " ما " اسماً للناس كما قالوا " فانكحوا ما طاب لكم من النساء " <sup>(72)</sup> ثم جعل اللام التي جواباً لإنَّ " وجعل اللام التي في (ليوفيهن) لاما دخلت على نية يمين فيها: فيما بين " ما " وصلتها كما تقول: هذا مَنْ لَيْدِهِنَّ، وعندي ما لَعِيْرُهُ خَيْرٌ منه " <sup>(73)</sup>. ومذهب الفارسي أن اللام في " لما " هي لام التوكيد، والتي في " ليوفيهن " هي لام القسم فلما اجتمع لمان دخلت " ما " لتفصل بينهما، فـ " ما " زائدة على قوله، والتقدير " وإنَّ كلاً لَمَّا والله ليوفيهن. <sup>(74)</sup>

الثالثة: قرأ حمزة، وابن عامر<sup>(75)</sup>، وحفص<sup>(76)</sup> عن عاصم (وإن) مشددة و(لما) مشددة الميم.

أقرَّ الفارسيُّ بأن هذه القراءة مشككة<sup>(77)</sup>، وكذلك ابن الحاجب في أماليه<sup>(78)</sup>؛ لأنه كما لا يحسن إنَّ زيْدًا إلا منطلق فكذلك لا يحسن تثقيب " إن " وتثقيب " لَمَّا "؛ وذلك للتناقض بين معنى " إنَّ " ومعنى " إلا " فالأولى لتوكيد الشيء وتحقيقه، والثانية لإخراج الشيء من حكم سابق إذن لا تحمل " لَمَّا " على معنى " إلا " كما في القراءتين السابقتين.

ولذلك كان للنحويين فيها توجيهات:

الأول: ما ذهب إليه الفراء - كما سبق - أن الأصل " مَنْ ما "، فلما اجتمعت ثلاث ميمات حذَفَ واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتهما، واستدل على ذلك ببعض الشواهد السماعية، ورُدَّ ذلك بأنه في هذه السورة اجتمعت ميمات أكثر مما اجتمع في: " لمن ما " ولم يحذف منها شيء وذلك قوله - تعالى -: " على أمم ممن معك " <sup>(79)</sup> فالأجدر أن لا يحذف من " لما " المشددة. <sup>(80)</sup>

الثاني: ذكر الفارسيُّ أنه قرئ " لَمَّا " منوناً كما في قوله - تعالى -: " وتأكُلون التراث أكلاً لَمًّا " <sup>(81)</sup> ثم وقف عليها بالألف، وأجري الوصل مجرى الوقف والمعنى عليه: وإنَّ كلاً مَلْمُومِين أَي: مجموعين وقد قرأ الزهريُّ <sup>(82)</sup> بتنوين " لَمَّا " <sup>(83)</sup>، ويفهم من كلام الفارسيِّ الميل إلى هذا الوجه حيث جعل المصدر لَمًّا " وصفاً من قبيل الوصف بالمصدر. <sup>(84)</sup>

(70) زَيَّان بن العلاء بن عمار بن العريان، أحد القراء السبعة، سمع من أنس بن مالك، وقرأ بمكة والمدينة، (ت 154 هـ) ينظر: غاية النهاية، مصدر سابق ج 2، ص 262-265.

(71) الفارسي، الحجة، مصدر سابق، ج 4، ص 385.

(72) النساء، من الآية: 3.

(73) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 2، ص 38.

(74) الفارسي، الحجة، مصدر سابق، ج 4، ص 385.

(75) عبد الله بن عامر بن يزيد، إمام أهل الشام في القراءة، ت 118 هـ، غاية النهاية، ج 1، ص 381.

(76) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي، شيخ القرآن بالكوفة بعد عاصم، ولد سنة: 90 هـ، ينظر، غاية النهاية ج 1، ص 229.

(77) الفارسي، الحجة، ج 4، ص 387 - 388.

(78) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الأمالي، تح د فخر صالح قدارة، ط دار الجيل - بيروت، ج 1، ص 167.

(79) هود، من الآية: 48.

(80) ابن الحاجب، الأمالي، مصدر سابق، ج 1، ص 166.

(81) الفجر، الآية: 19.

(82) محمد بن مسلم أبو بكر الزهري المدني، تابعي، من أشهر القراء، ت: 124 هـ) غاية النهاية، ج 2، ص 230.

(83) الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص 30.

وردَّ ابن الحاجب هذا التوجيه بقوله: " وهو ضعيف؛ لأن استعمال "مًا" في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين في المنصرف أبعد".<sup>(85)</sup>

الثالث: ما ذهب إليه مكي<sup>(86)</sup> وهو: أن يكون الأصل: لَمَنْ ما بفتح ميم "مَنْ" على أنها موصولة أو موصوفة، و "ما" بعدها مزيدٌ فقال:

"فقلبت النون ميمًا، وأدغمت في الميم التي بعدها، فاجتمع ثلاثٌ ميمات، فحذفت الوسطى منهن، وهي المبدلة من النون، ف قيل "مًا" والتقدير: وإن كلاً لَخَلَقَ لِيُوفِيَهُمْ رَبِّكَ أعمالهم"، فترجع إلى معنى القراءة الأولى بالتخفيف، وقد اعترض عليه— كما سبق— لأنَّ "مَنْ" لا يجوز حَذْفُ بعضها لأنها اسمٌ على حرفين.<sup>(87)</sup>

الرابع: قال الزجاج: قال بعضهم قولاً ولا يجوزُ غيره: "إنَّ" "مًا" في معنى "إلا"<sup>(88)</sup>، مثل: "إنَّ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَلِمَهَا حَافِظٌ"<sup>(89)</sup>، ثم أتبع ذلك بكلام حاصله يرجع إلى أن معنى "إنَّ زيدٌ منطلق": ما زيد إلا منطلق، فَأَجْرِيَتْ المشددة كذلك في هذا المعنى إذا كانت اللام في خبرها، وعملها النصب في اسمها باقي بحاله مشددةً ومخففةً، والمعنى نفيٌ بـ "إنَّ"، وإثباتٌ باللام التي بمعنى إلا، ومَّا بمعنى إلا.<sup>(90)</sup>

قال السمين الحلبي بعد أن وصف قول الزجاج السابق بالمشكل<sup>(91)</sup>: "قلت: قد تقدّم إنكارُ أبي عليٍّ على جوازِ "إلا" في مثل هذا التركيب فكيف يجوز "مًا" التي بمعناها؟"<sup>(92)</sup>

الخامس: رأى المازني أن "إنَّ" هي المخففة ثقلت وهي نافية بمعنى "ما" كما خففت "إنَّ" ومعناها المثقلة و(مًا) بمعنى (إلا) قال أبو حيان:

" وهذا باطل؛ لأنه لم يعهد تثقيل "إنَّ النافية": ولنصب (كل) وإنَّ النافية لا تنصب"<sup>(93)</sup>.

السادس: ذهب الحوفي<sup>(94)</sup> إلى أن "مًا" المشددة بمعنى "إلا" كقولك: نشدتك الله لما فعلت تريد: إلا فعلت، وردّه أبو حيان<sup>(95)</sup> بأن ذلك ليس موضع دخول "إلا" فليس من التركيب العربي لوقلت: إن زيدا إلا ضربته. السابع: ما ذهب إليه ابن الحاجب، وأبو حيان أن "مًا" هذه هي الجازمة فحذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: "حَرَجْتُ ومًا" و "سافرتُ ومًا" وهو شائعٌ فصيح، ويكون المعنى: وإنَّ كلاً مَّا يُهْمَلُوا، أو

(84) الفارسي، الحجة، ج4، ص 388.

(85) ابن الحاجب الأمالي، مصدر سابق، ج1، ص 166.

(86) سبق رأي مكي هذا ولكن رأيت من الفائدة إعادته في هذا الموضوع للتأكيد، ولمعرفة أنه يجوز في هذه الآية أيضا ما ذهب إليه.

(87) ينظر: مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، مصدر سابق، ج 1، ص 537.

(88) وهذا القول، وقول الحوفي الآتي، وقول ابن الحاجب في القراءة الرابعة التالية هو الذي سوغ لنا أن نتناول القراءات في الآية: لحمل "مًا" على قولهم على معنى "إلا".

(89) الطارق، من الآية: 4.

(90) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج3، ص 81.

(91) أرى أنه ليس بالمشكل بل هو كلام له اعتباره، وإن كان يحتاج إلى تدبر، ومعناه صحيح، وأميل إليه.

(92) السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، ج 6، ص 409.

(93) أبو حيان، البحر المحیط، مصدر سابق، 5/ 267.

(94) علي بن سعيد الحوفي عالم بالنحو والتفسير، نقل عنه القرطبي، (ت 430 هـ)، ينظر الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط 15 دار العلم للملايين، ج 4، ص 250.

(95) ينظر: أبو حيان البحر المحیط، مصدر سابق، ج6، ص 176.

يُثْرِكُوا لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ تَفْصِيلِ الْمَجْمُوعِينَ بِقَوْلِهِ: "فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ" <sup>(96)</sup>، ثُمَّ فَصَّلَ الْأَشْقِيَاءَ وَالسَّعْدَاءَ، وَمَجَازَاتِهِمْ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ {لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} <sup>(97)</sup> قال ابن الحاجب: "وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك" <sup>(98)</sup>.

الرابعة: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر <sup>(99)</sup>، ونافع: (وإن كلا) النون خفيفة و(لما) مشددة.

#### مرجع الإشكالية في القراءة

قال الفارسي عن علة إشكالية القراءة: "وذلك أن "إن" إذا نصب بها- وإن كانت مخففة- كانت بمنزلة مثقلة، و"لما" إذا شددت كانت بمنزلة "إلا" <sup>(100)</sup> ولم يذكر الفارسي حجة للقراءة بل اكتفى بالقول بالإشكالية فيها ورد بعض التخريجات فيها.

وإذا كانت "إن" نافية بمنزلة "ما"، و"لما" بمعنى "إلا" كقوله - تعالى -: "إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلِمَهَا" <sup>(101)</sup> اعترض على هذا الوجه بأن "إن" النافية لا تنصب الاسم بعدها، وهذا اسم منصوب بعدها.

#### عسرُ التخريج

عسر على كثير من النحاة والمفسرين تخريج القراءة، وقال المبرد هذا لحن ورد أبو حيان عليه بقوله: "كيف تكون قراءة متواترة لحناً؟" ونفى اللحن فيها وقال: "ولو سكت وقال كما قال الكسائي ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وفق" <sup>(102)</sup>.

وأما غير هذين من النحويين فبعضهم سكت واكتفى بعرض أقوال من سبقه، واجتهد الآخر في التخريج فذكروا أكثر من تخريج لكن التخريجات لم تسلم من الاعتراض <sup>(103)</sup>.

#### الوجوه في القراءة

هذه القراءة لها الوجوه المذكورة في القراءة الثالثة فتكون "إن" مخففة من الثقيلة في قراءتهم، ولها وجه آخر <sup>(104)</sup> ذكره ابن الحاجب، ولم يستبعده حيث قال: "أن تكون (إن) نافية، ويكون (كلاً) منصوباً بفعل مضمر تقديره: وإن أرى كلا، أو وإن أعلم ونحوه، و"لما" بمعنى: "إلا" كقوله "إن كل نفس لما علمها حافظ" <sup>(105)</sup>؛ ومن هاهنا كانت أقل إشكالا من قراءة ابن عامر؛ لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد <sup>(106)</sup>.

(96) هود، من الآية: 105.

(97) هود، من الآية: 111.

(98) ابن الحاجب، الأمالي، مصدر سابق، ج 1، 167 - 166.

(99) شعبة بن عياش، أحد رواة القراءات السبع، قرأ على عاصم، (ت 193هـ)، ينظر الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج 3، ص 165.

(100) الفارسي، الحجة، مصدر سابق، ج 4، ص 386 - 387.

(101) الطارق، من الآية: 4.

(102) أبو حيان، البحر المحيط، مصدر سابق، ج 5، ص 266 - 167.

(103) ينظر: السمين الحلبي، الدر المنصون، مصدر سابق، ج 6، ص 401 - 409.

(104) وهذا ما يهمننا، لأن "لما" عنده بمعنى "إلا".

(105) الطارق، من الآية: 4.

(106) ابن الحاجب، الأمالي، مصدر سابق، ج 1، ص 167.

## الترجيح:

ظهر ممّا سبق أنّ القراءة الثالثة، والرابعة تعددت التوجيهات فيها، وتمسك جمهور النحويين بالصناعة النحوية، فرفضوا القول بأن تكون (مأ) بمعنى "إلا" بعد (إن) المشددة والمخففة منها. وإن خرجها بعض النحويين على معنى (إلا) سواء مع "إن" المشددة كما ذهب المازني، والحويني، والزجاج، أو مع "إن" المخففة كما ذكر ابن الحاجب، وواقفه ابن هشام في المغني مع الاختلاف في المقدرفابن الحاجب يقدر وإن أرى ونحوه، وابن هشام يرى أن الأولى تقدير "مأ يوفوا أعمالهم"; ليوافق الفعل بعد "مأ"، أي: أنهم إلى الآن لم يوفّوا وسيوفّونها.<sup>(107)</sup>

والذي نراه راجحاً أنه لا يمنع من حمل (مأ) في القراءة الثالثة، والرابعة على معنى (إلا) ويقوي ذلك ما يلي: - أولاً: ما قرئ به في الشاذ فقد قرئ أربع قراءاتٍ أخر منها: قراءة أبيّ، وأبان بن تغلب<sup>(108)</sup> "وإن كلُّ مأ" بتخفيف "إن" ورفع "كلُّ"، وتشديد "مأ"، وفي مصحف أبيّ "وإن من كل إلا ليوفينهم"، وقرأ الأعمش: "وإن كلُّ إلا": بتخفيف "إن" ورفع "كلُّ"، وهي في حرف ابن مسعود كذلك، فأبدل ابن مسعود (إلا) ب (مأ)، وهذا يدل على أن الكلمتين في معنى كلمة واحدة كما مر ذلك عن ابن مسعود.<sup>(109)</sup>

ثانياً: أرى أن لا يغفل توجيه الزجاج للقراءة الثالثة بالتشديد فيهما، فالمعنى الذي أرادته ليس ببعيد ومقبول. ثالثاً: أرى أن المعنى يقدم على الصناعة النحوية، فإذا كان المعنى صحيحاً غير فاسد، وخالف الصناعة فلا يرد، ولكن يبحث عن تأويل يجمع بين صحة المعنى، وما تقتضيه الصناعة. رابعاً: يمكن القول بأن التناقض بين "إن" المؤكدة مخففة أو مشددة، غير واقع مع "مأ" لأنها وإن حملت على "إلا" في الاستثناء لكن يمكن اختصاصها بهذا التركيب وحدها دون "إلا".

## خاتمة

تبين من هذا البحث النتائج التالية:

أولاً: ترد "مأ" بمعنى "إلا" عند جمهور النحويين واللغويين بعد قسم الطلب مستشهدين بما ورد عن العرب في ذلك من نحو: نشدتك الله مأ فعلت كذا، بمعنى: إلا فعلت كذا. والموضع الأول هو المشهور عند الخليل وسيبويه، أما الموضع الثاني وهو الاستثناء ب "مأ" بعد "إن" النافية فلم ينقل عنهما قول صريح فيه. ثانياً: جواز حذف فعل الطلب نحو: نشدتك وسألتك وما أشبهه فيقال: بالله مأ صنعت كذا أي: نشدتك الله إلا صنعت كذا.

ثالثاً: وقع الخلاف بين اللغويين والنحويين حول إفادة "مأ" معنى "إلا" بعد "إن" النافية فلم يعرف الكسائي توجيه "مأ" المشددة بعد "إن" المخففة في نحو قوله - تعالى - "وإن كل مأ جميع لدينا محضرون"<sup>(110)</sup>، وكان يقرأ بالتخفيف، وجعل المازني أصل المشددة المخففة، وأثبتها كثير من النحويين واللغويين منهم الزجاج، والنحاس، والزمخشري، وابن خالويه، والفارسي، وابن عطية وغيرهم.

(107) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج3، ص 495.

(108) ابن رباح الكوفي، تعلم القراءة على يد عاصم بن أبي النجود، (ت 141هـ)، غاية النهاية، مصدر سابق ج1، ص 11.

(109) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، مصدر سابق، ج 5، ص 266.

(110) يس، من الآية: 32.

رابعاً: اتخذ النحاة والمفسرون المعادلة بين القراءتين دليلاً يقوي القول بدلالة "لماً" على معنى "إلا" بعد "إن" النافية في بعض الشواهد كما هو الحال في قراءة الصحابي ابن مسعود - ض- .  
خامساً: اجتهد بعض النحويين كالفراء، والأخفش، والفارسي، وأبي حيان في توجيه الشواهد القرآنية توجيهات أخرى بحيث لا تكون فيها "لماً" بمعنى "إلا" مع إقرارهم أن ذلك لا يمنع القول بإفادتها معنى الاستثناء كـ "إلا".

سادساً: أجمع القراء السبعة على نصب "كُلًّا" من آية سورة هود - عليه الصلاة والسلام - فتصور في قراءاتهم أربع قراءات، كان التوجيه في اثنين منها بيناً، وفي اثنتين عسير على النحاة.  
سابعاً: ظهر من البحث أن ورود "لماً" بمعنى "إلا" قليل الدور في كلام العرب.  
ثامناً: لا يلزم اطراد حمل "لماً" على معنى "إلا" في الاستثناء، فكم من شيء خُصَّ بتركيب دون ما أشبهه.

#### أهم التوصيات

- الاختصار في الاستثناء بـ "لماً" على ما ورد عن العرب في ذلك، وليس على الإطلاق.
- مراعاة شروط الاستثناء بـ "لماً" عند أصحاب الرأي الأول، والثاني.
- دراسة القراءات القرآنية لبعض الآيات دراسة منفردة دقيقة؛ لشدة الحاجة لذلك ولكثرة التوجيهات التي دارت حولها كآية سورة هود- عليه السلام-.

#### المصادر والمراجع

- 1- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، إعراب القرآن، تح د / هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى 1411 هـ- 1990 م.
- 2- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة. تح الأستاذ إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، مطابع سجل العرب 1967 م.
- 3- الأمير، الشيخ محمد، حاشيته على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ط الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، د، ن.
- 4- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر (2002).
- 5- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تح د / طه عبد الحميد طه وآخرون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1400هـ - 1980م.
- 6- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح، د / كاظم بحر المرجان، ط 1 منشورات دار الثقافة العراقية، دار الرشيد، 1982م.
- 7- ابن الجزري، شمس الدين، غاية النهاية في طبقات القراء، تح، برجستراسر، ط أولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 2006م.
- 8- الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ط الثالثة هـ 1404 - 1984 م.
- 9- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الأمالي، دراسة وتحقيق د / فخر صالح سليمان قدارة، ط دار الجيل- بيروت، دار عمار- عمان د. ت.

- 10- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة ط أولى 1418 هـ- 1998 م.
- 11- ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن حمدان، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ط دار الهلال بيروت- لبنان 1985.
- 12- ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن حمدان، الحجة في القراءات السبع، تح د / عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط الثالثة 1399 هـ- 1979 م.
- 13- الدريني، أ. د محمود محمود، النحو العربي أبوابه ومسائله، مكتبة المتنبى، ط أولى 1436 هـ- 2015 م.
- 14- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تح شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط الحادية عشر 1417 هـ- 1996 م.
- 15- الرضي، محمد بن الحسن الإسترابادي، شرح الكافية، دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط أولى 1414 هـ- 1993 م.
- 16- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط أولى 1407 هـ.
- 17- الزجاج، أبو إسحاق بن إبراهيم السري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتح د / عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط أولى 1408 هـ - 1988 م.
- 18- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط 15 دار العلم للملايين، مايو، 2002.
- 19- الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم، الكشاف، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، ط أولى 1418 هـ - 1998 م.
- 20- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح د أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د، ت.
- 21- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة 1408 هـ- 1988 م.
- 22- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، تعليق وتذييل محمد محمود الشنقيطي، مطبوعات لجنة التراث العربي، د، ت.
- 23- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، أحمد شمس الدين، ط أولى دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1418 هـ- 1998 م.
- 24- صالح، نزار عطا الله أحمد، أنواع " لما " ومعانيها في ضوء تفسير القرآن للزمخشري، دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن مج 41، ملحق 3، 2014 م (دار المنظومة).
- 25- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط أولى 1422 هـ- 2001 م.
- 26- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، الحجة للقراء السبعة، تح بدر الدين قهوجي ومن معه، دار المأمون للتراث، ط أولى 1419 هـ- 1999 م.
- 27- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتح، صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- 28- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة 1403 هـ- 1983 م.

- 29- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تح السيد أحمد صقر، مكتبة ابن قتيبة، ط الثانية 1393 هـ- 1973 م.
- 30- المالقِي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني تح، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د، ت.
- 31- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح د فخر الدين قباوة، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1413 هـت - 1992 م.
- 32- مكِّي بن أبي طالب، أبو محمد حَمَّوش (وحَمَّوش هي تصغير محمد عند المغاربة) بن محمد بن مختار القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394 هـ- 1974 م.
- 33- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح زهير غازي زاهد، ط عالم الكتب بيروت، مكتبة النهضة العربية - ط الثالثة 1409 هـ- 1988 م.
- 34- ابن هشام الأنصاري، محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تح وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية. ط أولى، الكويت 1421 هـ - 2000 م.
- 35- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، للزمخشري، مطبعة المنيرية، القاهرة، د، ت.

### A critical Analysis ' Grammarians' opinion on the use of "why 'lama' for exception '

**Abstract:** This study intended to survey the grammarians' opinions toward sentenced used 'lama'why' on the meaning of 'ila' " but " in signifying exception in favor of the opinions of grammarians and determining its significance. In addition, the study dealt with the different opinions of grammarians, and presented the evidences supported by El-Khalil and Sebaweh, which are adopted and approved by the majority of grammarians. The study introduced another opinion of grammarians which added another position where "lama'why " signifies exception supported by Quranic statements.

The study showed the agreement and disagreement on those of second opinions. The study also presented other opinions regarding this issue. Some of these opinions agreed on the exception of "lama'why ", whereas other opinions neglected its significance.

The study concluded that:

- 1- " lama'why " is an article of exception, even if this significance was only in two positions according to the majority of grammarians.
- 2- The study showed that the appearance of "lama'why " meaning exception is not commonly used in Arabic speech.

**Keywords:** articles of exception, meanings of 'lama' why ", "why 'lama' for exception.